تطور العقيدة الأمنية الجزائرية في ظّل المتغيرات الإقليمية والعالمية 1962 – 2012

The development of Algerian security doctrine under regional and global variables

د. لزهر عبد العزيز *
جامعة عمار ثليجي بالأغواط- الجزائر-
l.abdelaziz@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام:2020/08/30 تاريخ القبول للنشر: 2020/09/04 تاريخ النشر: 2020/10/01

ملخص:

تتميز البيئة الجيوسياسية العامة للجزائر بعدد كبير من الديناميكيات أي الخيارات السياسية، من المخاطر والتهديدات، ومن توجهات نسقية استشرافية حددت معالم البيئة الإقليمية والعالمية منذ استقلالها. فالجزائر كدولة متوسطية، مغاربية، عربية، مسلمة وأفريقية عاشت ولا تزال تعيش في بيئة جيوسياسية وجيوثقافية جد معقدة؛ متأثرة بجميع التذبذبات، التحولات والنزاعات التي حدثت في جميع تلك الأنساق الفرعية. هذا التعقد ليس نتاج لتموقع الجزائر كمحور في الفضاء المغاربي، وعمقها الاستراتيجي نحو أفريقيا، ولا شريطها البحري الممتد على مسافة 1200 كلم بل أيضا من حدودها الممتدة نحو العالمين العربي والأفريقي. لذلك من الضروري التذكير كزيادة عن تلك الحقائق المرتبطة بجغرافيتها، تاريخها الثوري، دبلوماسيتها النشطة، مواردها الطبيعية واقتصادها، الجزائر بحاجة لأن تكون واعية بتلك الترتيبات الجيوسياسية والجيواستراتيجية في المنطقة. لذلك تبنت الجزائر منذ استقلالها عقيدة أمنية تتماشى ومدركاتها لطبيعة التحديات والتهديدات وهذا ما سنحاول اكتشافه من خلال بحثنا هذا.

الكلمات المفتاحية: العقيدة، الأمنية، التهديد، الاستراتيجية، الجزائر.

Abstract:

The general geopolitical environment of Algeria is characterized by a large number of dynamics, that is, political options, from risks and threats, and from forward-looking coordinated trends that have defined the regional and global environment features since its independence. Algeria, as a Mediterranean, Maghreb, Arab, Muslim and African country has lived and still lives in a very complex geopolitical and

* المؤلف المراسل: د/ لزهر عبد العزيز *l.abdelaziz@lagh-univ.dz*

geocultural environment. Affected by all the oscillations, transformations and conflicts that occurred in all these sub-systems. This complexity is not a product of Algeria's position as the Maghreb space axis, its strategic depth towards Africa, nor its maritime strip extending over a distance of 1,200 km, but also from its borders extending towards the Arab and African worlds. Therefore, it is necessary to remember as an addition to those facts related to its geography, revolutionary history, active diplomacy, natural resources and its economy, Algeria needs to be aware of these geopolitical and geostrategic arrangements in the region. That is why, since its independence, Algeria has adopted a security doctrine that is in line with its perceptions of the nature of challenges and threats, and this is what we will try to discover through our research.
key words: *doctrine, security, threat, strategy, Algeria.*

مقدّمة:

تحتل الجزائر من حيث المساحة المرتبة الأولى على المستوى الإفريقي والمغاربي؛ إذ يمثل 40% من المساحة وحوالي 47% من الناتج الداخلي الخام (PIB)، كما تشكل قوة نفطية إقليمية باحتياطي هام خاصة من الغاز الطبيعي وتمتلك شريط ساحلي يقدر بـ1200 كلم، وتقع في مفترق استراتيجي للعالم إذ تتمتع هذه الأخيرة بخصوصية وامتياز لا يستهان به يجمع بين الأبعاد الإسلامية المغاربية العربية، المتوسطية، الإفريقية والطاقوية. هذه الأدوات التي مكنتها من التواجد النشط في مختلف المنظمات والمؤتمرات العالمية كاتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة الأوبيك، الشراكة الأورو-متوسطية، الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، مشروع النيباد والمجموعة الأورومغاربية 5+5، والمشاركة أيضا في العديد من الاجتماعات الهامة كمجموعة الثمانية الكبار G8 والمبادرة الأمريكية لمشروع "الشرق الأوسط الكبير" بالإضافة إلى كونها الدولة الوحيدة التي لها حدود مع جميع الدول المغاربية. الأمر الذي أعطاها امتياز هرمي لا يقارن، إذ تمارس الجزائر عمليات اكتساب القوة وممارستها انطلاقا من تموقعها وإمكاناتها التي من شأنها أن يكون لها أثرا على الساحة الدولية من خلال إدارة الأزمات الدولية.

كل هذه العوامل تجعل من هذا البلد شريكا استراتيجيا أين تأثيره النسبي في نظام العلاقات الدولية لا يعكس إمكاناته وموقعه على السلم الهرمي للقوة. ويعتبر البعد الطاقوي من أهم عوامل القوة الجزائرية إذ تولي الجزائر أهمية قصوى لمسألة ضمان الأمن الطاقوي باتجاه

أوروبا والتي تعتبر ثاني مصدر غاز لها، والمساهمة في توسيع نطاق التمويل للسوق الأمريكية التي تعيش نوع من القلق حول الطلب المتزايد الآتي من الصين والهند. وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة دوليا من حيث احتياطي الغاز الطبيعي والرابع عشر من حيث احتياطي البترول كما تحتل المرتبة الثانية عشر في ما يخص "الإنتاج والشاسعة من حيث حجم التصدير. ثالث مصدر للغاز إذ تعتبر الجزائر ثاني دولة منتجة للغاز الطبيعي الخفيف وغاز البروبان الخفيف.

هذا ما يعكس ارتفاع حجم الاستثمار الأمريكي في مجال الطاقة بالجزائر من جهة، ومن جهة أخرى يعكس الأهمية الاستراتيجية للجزائر أين يعتبر الاستقرار عاملا محددا على رقعة الشطرنج الدولية. إن الإرادة الجزائرية لتطوير وتحسين إنتاجها في مجال المحروقات وتنويع صادراتها باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية يوحي برغبة في التموقع بامتياز على سلم التثبيت الجيواستراتيجي الذي هو في إطار التشكيل، بالإضافة إلى حجم التأثير الذي تمارسه داخل منظمة الدول المصدرة للبترول مع العلم أن السوق الأوروبي قد تم غزوه.

لذلك تريد الجزائر أن تعود إلى الساحة الدولية وتحاول استرجاع مكانتها الدولية بعد أن عاشت مشاكل داخلية أثرت على سياستها الخارجية. إن هذا الهدف لن يتأتى إلا بالتقارب الجزائري الأمريكي، وبالتالي فإن قطاع المحروقات يعتبر عاملا محددا في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما منح للقطاع الدبلوماسي سلطة تفاوضية وأداة فعالة لا يمكن للدول المغاربية الأخرى امتلاكها.

في ظّل هذه المعطيات:

ما هي الديناميكية الضابطة لتطور السياسة الأمنية الجزائرية منذ 1962 إلى غاية 2012؟ وما هي محدداتها في ظّل المتغيرات الاقليمية والعالمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا أن نقسم بحثنا إلى ثلاث مراحل زمنية رئيسية، الأولى من 19662 إلى 1991، ثم من 1991 إلى 2001، ثم من 2001 إلى غاية 2010. ولكن أضفنا مرحلة هامة جدا وهي المرحلة التي شهدت التدخل العسكري في ليبيا الذي شكّل نقطة فارقة في السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول

العقيدة الأمنية الجزائرية من 1962 إلى 1991

بين مقتضيات اكتساب القوة وتحويلها إقليميا وعالميا

لقد شكل العامل التاريخي بعد أن انتزعت الجزائر استقلالها عاملا أساسيا في تبلور العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تأثرت في السنوات التي تلت الاستقلال بمسألة الحدود ورسمها مع دول الجيران، خصوصا على الجانب الغربي للحدود. فبحكم البيئة الإقليمية والدولية التي اتسمت بتصاعد كبير لتأثير حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ما جعل بريق الثورة الجزائرية يعطي دفعا قويا للجزائر كي تقود هذا التيار على العديد من المستويات الإقليمية والدولية، والتي شكلت أداة فاعلة لتوظيف الثقل التاريخي المرتبط بالشرعية الثورية على المستوى الإقليمي، وممارسة دور الزعامة في المغرب العربي. إن الفترة الممتدة ما بين 1962 و1965 أي فترة حكم الرئيس بن بلة رحمه الله شهدت نوع من جدلية العلاقات بين السياسة الداخلية والخارجية من خلال السياسة الخارجية النشطة على حساب الشلل الداخلي للسلطة. على عكس الفترة التي تلت مرحلة حكم الرئيس بن بلة، فلقد كانت استراتيجية الرئيس هواري بومدين رحمه الله أعطت الأولوية إلى إعادة تنظيم الداخل والتنمية الاقتصادية على حساب العمل الخارجي[1].

لقد بنيت السياسة الخارجية الجزائرية في فترة الرئيس بن بلة على أربع خيارات استراتيجية تم تبنيها كاتجاهات ايديولوجية هي[2]:

- التضامن مع الحركات التحررية في العالم.
- الوقوف في وجه الإمبريالية.
- تقوية الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحياد النشط.

إن تضامن الجزائر مع الحركات الوطنية التحررية ذات دلالة منطقية بحكم رواسب الحرب التحريرية التي خرجت منها الجزائر باستقلالها، حيث كان التعاطف مع هذه الحركات والتوجه نحو مناهضة الإمبريالية أمرا طبيعيا، والذي شكل محور الدبلوماسية الجزائرية. لقد شكل الميول الحذر للسلطة الجزائرية آنذاك نحو فضاء الاتحاد السوفيتي مسألة هامة في

السياسة الخارجية الجزائرية نظرا للموقف الغامض الذي اتخذه هذا الأخير حول مسألة الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، كما أن موقف القيادة الجزائرية يعكس الرغبة في الحفاظ على حرية الحركة في التعامل مع الاتحاد السوفيتي، كما شكل مسار تقوية معالم الاستقلال والسيادة الوطنية استمرار الفكر الثوري على المستوى السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي. إن الحياد النشط كخيار استراتيجي يترجم إرادة الجزائر في تثبيت سياسة فعالة وذات دلالة من أجل إيصال وجهات النظر والخيارات السياسية والاجتماعية للدول السائرة في طريق النمو.

هذا ما جعل الجزائر تقود دول العالم الثالث في مسيرة المطالبة بالعدالة من خلال دعم المساعي الإقليمية في المغرب العربي وفي الوطن العربي وفي إفريقيا كما طالبت الجزائر وضع حد للسباق نحو التسلح النووي وتطوير التجارب النووية في المنطقة. إن التصور الأمني الجزائري تم صياغته في هذه الفترة وفقا للثقل التاريخي السياسي الاقتصادي، الجغرافي والسكاني والذي يسميه الرئيس الراحل هواري بومدين "التوازن الطبيعي"[3]. هذا التوازن الذي منح للجزائر إمكانية لعب أدوار قيادة على المستوى الإقليمي كما على المستوى العالمي، ما جعل مسألة الدفاع نابعة من متطلبات السيادة الوطنية كمحدد ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية. بالإضافة إلى اعتبار مسألة ربط الدفاع بالمظلات الخارجية أمرا غير مقبول تماما من طرف القيادة على عكس دول الجوار التي تربطها اتفاقيات ومعاهدات دفاع ثنائية. إن الوضع القيادي للجزائر إقليميا ودوليا خلق نوع من التنافس على المستوى الجهوي، خصوصا المغرب الذي يسعى إلى لعب نفس الأدوار وفي نفس المجال، ما جعل التنافس الحاد يتصاعد إلى حد توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب على خلفية المطالب المغربية في التراب الجزائري، والذي كان سببا مباشرا في نشوب حرب مسلحة عرفت بـ"حرب الرمال في أكتوبر 1963"، والتي شكلت منعرجا في إدراك مصادر التهديد من الجانب الجزائري. إذ تبلورت السياسة الدفاعية الجزائرية بعد اتفاق باماكو في فيفري 1964 على أساس أن المغرب أصبح يمثل تهديدا بريا، ما جعل منطقة المغرب العربي تعيش نوع من الاستقطاب أخّل نوعا ما بالتوازنات الإقليمية وأثّر على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الجزائرية. لقد تشكلت صورة لدى صناع القرار في الجزائر أن التهديد الآتي من المغرب ذو بُعد بري، وبالتالي مسألة تطوير وتحديث الآلة العسكرية في شقيها البري والجوي أصبح أكثر من ضرورة[4]. وفي فترة حكم الرئيس هواري بومدين رحمه الله تبنى

نفس الاتجاهات وإن كانت ذات دلالة واسعة كما أوضحها "بول بالتا" عندما قال: "الاستقلال الوطني شراكة مفتوحة على العالم وفق قواعد واضحة في إطار سيادة الأطراف، رفض سياسة الجبهات والقواعد العسكرية، رفض الاستقلال العالم الثالث اقتصاديا باسم الحرية التجارية أو باسم الاستفادة من رأس المال العالمي أو باسم نقل التكنولوجيا، تلك هي الثوابت التي يجب على بلدنا الدفاع عنها واحترامها، من أجل المساهمة في بناء علاقات عالمية تستفيد منها جميع الشعوب لا أن تساهم في إغناء الدول الغنية، وفي زيادة إفقار الدول الفقيرة"[5].

ولقد كان للسيادة الداخلية انعكاسا على السياسة الخارجية بل أكثر من ذلك من خلال استغلال الدبلوماسية الجزائرية بقيادة السيد وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة لبعض العمليات الداخلية وعرضها على دول العالم الثالث خصوصا ما تعلق منه باسترجاع الموارد الطاقوية، وتأكيد الجزائر حضورها الدائم في المحافل الدولية من خلال دعمها للبلدان العربية في حرب جوان 1967، والقطيعة في العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واحتضان الجزائر اجتماع الدول السائرة في طريق النمو "مجموعة 77"، هذا التصور الذي يتماشى مع الديناميكية الداخلية لاسترجاع السيادة الاقتصادية الوطنية، خاصة المحروقات والتي توّجت بتأميم الشركات النفطية الفرنسية في 1971. إن النشاط الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية يعكس درجة الاستقطاب الذي فرض نفسه مع استمرار التوتر في العلاقات الجزائرية-المغربية، وما ترتب عنه من اختلال التوازن الطبيعي إثر الاتفاق الثلاثي الإسباني-المغربي والموريتاني حول مسألة انسحاب اسبانيا من إقليم الصحراء الغربية، وتقاسم المغرب وموريتانيا للإقليم في غياب الجزائر. الأمر الذي اعتبر من الطرف الجزائري تهديدا مباشرا لأمنها القومي، الأمر الذي زاد من تعميق وتصعيد التوتر الإقليمي.

إن التغير الإقليمي الذي جرى من دون استشارة الجزائر كما حصل عام 1975 في الاتفاق الثلاثي، وأعتبر بمثابة تشجيعا للتوجهات التوسعية للمغرب والذي فهمه بومدين على أنه تحدي للجزائر جعل هذه الأخيرة تتحرك كرد فعل دفاعي عن طريق دعم جبهة البوليزاريو، والتي تم إنشائها في مطلع السبعينات ودخولها في حرب على الجبهة الشمالية مع المغرب وعلى الجبهة الجنوبية مع موريتانيا. إن النظرة الجزائرية حددت المنطقة الممتدة من مصر شرقا إلى السنغال غربا منطقة أمن حيوي، وأي ترتيب أمني أو تغير في الخارطة الجيو سياسية للمنطقة دون استشارة أو اتفاق مع الجزائر يعتبر تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري. كما شكل تدخل

القوات الفرنسية في إقليم الصحراء الغربية ضد جبهة البوليزاريو والالتزام الجزائري في المنطقة والمصادف لانسحاب موريتانيا من الجبهة الجنوب غربية في عام 1979، وتأمين الجزائر لهذه المنطقة شكّل نجاحا كبيرا للسياسة الأمنية الجزائرية والتي استطاعت إزاحة موريتانيا من النزاع وتحييدها، ليتم بعد ذلك من خلال أدوات السياسة الخارجية إخضاع موريتانيا للتصور الجزائري للأمن في الإقليم.

إن التصور الجزائري للأمن لم يتعد الدائرة العربية والتي تميزت بالعديد من الديناميكيات التي أثرت على خارطة التفاعلات السياسية والأمنية، إذ كرست الجزائر جانبا هاما من حركتها للإشكالية الشرق أوسطية وخاصة القضية الفلسطينية، هذا التوجه الذي يعكس القطيعة الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية في جوان 1967، إذ يمثل أحد العوامل غير المباشرة لإعادة تفعيل العلاقات بين البلدين. فبعد الحرب العربية الإسرائيلية في 1973، رأى سكرتير الدولة للدفاع الأمريكي هنري كسنجر آنذاك ونظرا للثقل والنفوذ الذي تمتع به الجزائر في المنطقة أنه من الضروري التوقف في الجزائر في ديسمبر 1973 وفي أفريل 1974 من أجل عرض السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط على الرئيس الراحل هواري بومدين والحصول على تأييد جزائري لأي مبادرة في المنطقة، هذا ما تجسد في إعادة العلاقات الدبلوماسية في نهاية 1974.

إن هذه التفاعلات على مستوى الخارطة الإقليمية يعكس مدى تطور إدراك الجزائر لمفهوم مصدر التهديد والذي تعدى الحدود التقليدية. هذا البعد الجديد أعطى تصورا جديدا لطبيعة ميزان القوى الإقليمي والذي يأخذ بعين الاعتبار تطور العقيدة الدفاعية الجزائرية التي ارتبطت بمستوى أداء القوات البحرية، بعد أن شهدت المنطقة خصوصا بالمتوسط أحداثا مثل حرب لبنان 1981 و1983، وقصف إسرائيل في 1985 لمقرها بتونس واغتيال أبو جهاد والقصف الأمريكي لليبيا في 1986. كل هذه الأحداث جعلت دوائر صنع القرار في الجزائر تدرك مدى ارتباط الأمن الجزائري بالجناح الشرقي للعالم العربي.

وانطلاقا من فرضية أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية فإن المحددات الداخلية المرتبطة بدرجة التعقد المؤسساتي والتي ارتكزت في مؤسستين اثنين: مجلس الثورة للتوجيه والمراقبة، ومجلس الوزراء الذي يمثل آلية تنفيذية. وبحكم أن الرئيس الراحل هواري بومدين هو رئيس المؤسستين، كان للمحددات الشخصية أثر كبير في تحديد الاتجاهات، إذ

انعكست الأطر المرجعية على طبيعة الخيارات والاتجاهات التي اتخذتها الجزائر وإن كان لذلك بعد تاريخي مرتبط بالثورة وتشبعها بالقيم الاشتراكية. إلا أنها أخذت طابعا خاصا أخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع المرتبطة بطبيعة العادات والتقاليد والوازع الديني الذي فرض بعض الممارسات والاتجاهات في السياسة الداخلية والخارجية للجزائر[6].

كما كان لحزب جبهة التحرير الوطني دور كبير في رسم السياسات العمومية وتطورها منذ الاستقلال 1962، إذ حاولت السلطات من خلال العمليات السياسية منذ 1967، 1969 و1976 التي عكست إرادة سياسية لإعادة تفعيل دور المؤسسات في الحياة السياسية من خلال وضع ميثاق وطني وتبني دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية في ديسمبر 1976، والمجلس الشعبي الوطني في فيفري 1977. إن هذه الإصلاحات السياسية التي حاول من خلالها الرئيس الراحل هواري بومدين تفعيل مسار العمل السياسي في الجزائر. كما لا يمكن إغفال البرامج التنموية التي تم تسطيرها تحت وصاية وزير الصناعة والطاقة آنذاك السيد بلعيد عبد السلام رحمه الله، والتي شكلت محور السياسات الصناعية في الجزائر، إذ اعتمدت برنامجا ثقيلا في هذا المجال استدعى توظيف موارد ورؤوس أموال ضخمة لتحقيق مشروع الصناعات المصنعة كخيار استراتيجي للبلاد. ففي إطار سعي الجزائر لتطوير إمكاناتها الصناعية، كان لابد من تنويع شركائها الاقتصاديين من خلال تحسين العلاقات مع فرنسا وتكثيف عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، ما يعكس السياسة البراغماتية للدولة الجزائرية في المجال الاقتصادي على اعتبار أن الاتجاهات السياسية توحي بتباين واختلاف في وجهات النظر حول المسائل الإقليمية والعالمية. إن محددات المصلحة الوطنية واكتساب القوة هي المحدد الرئيسي في علاقات الجزائر الاستراتيجية مع الدول الغربية خصوصا مع القوى العظمى. إن السياسة الجزائرية الهجينة تعكس عملية الفصل بين المجال السياسي والاستراتيجي، وبين المجال التجاري والتقني. ما يجعلنا نرى أن التوجهات الايديولوجية للجزائر لم يكن لها أثر كبير في تحديد بنية العلاقات التجارية والتقنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الدول الأوروبية[7].

إن تطور الإدراك الأمني الجزائري على إثر الأحداث التي عرفها الجناح الشرقي للعالم العربي والذي كان مرتبطا بالتهديدات الإسرائيلية التي ترى في العالم العربي مجالا حيويا لسياستها الأمنية والدفاعية، وتفاقم الأزمات في المنطقة خصوصا أزمة قبرص والمناخ المتوتر في

المتوسط من خلال الخلاف الإسباني المغربي حول سبتة ومليلة، والنزاع التركي اليوناني على بحر أيجه، والخلاف الإسباني البريطاني حول جبل طارق والخلاف الجزائري المغربي الذي يعتبر مصدر تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة. إن كل هذه الديناميكيات والتهديدات التي عاشتها الجبهة الشرقية للأمن الجزائري وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي صعّبت من إمكانية التأسيس لأي نظام مستقر، "غير أن فهم ديناميكية إدارة توازن القوى في الإقليم الواسع، المعروف باسم الشرق الأوسط يتطلب إدراك التباين الجذري في إدراكات التهديد والأمن لدى مختلف الدول العربية المؤثرة"[8]. إن درجة الارتباط بين مستويات الأمن المختلفة إقليميا والتنوع في أشكال الإدارة والتسوية للملفات الإقليمية، جعل من الجبهة الغربية محط اهتمام مختلف القوى نظرا لما عرفته المنطقة من توترات متصاعدة في العلاقات الجزائرية المغربية حول مشكلة الصحراء الغربية.

أما الجبهة الشمالية كانت مفتوحة على العديد من الاحتمالات التي توحي بالانفجار ما يعطينا تصورا بعدم الأمن والانكشاف الأمني في المتوسط. إن الفترة الممتدة من سنة 1979 إلى غاية 1992 تحت رئاسة الرئيس الشاذلي بن جديد ميّزها التوسع والتطور السريع على الساحة الداخلية والخارجية خصوصا بعد سنة 1988، حيث فقدت الجزائر العديد من المسائل والملفات ذات الأهمية الاستراتيجية انطلاقا من إشكالية الحوار شمال-جنوب وحركة عدم الانحياز التي لم تصبح للمواضيع المطروحة ذات دلالة على الساحة الدولية، مع فشل ندوة الشراكة الاقتصادية الدولية التي انتهت بالعديد من الخلافات في جوان 1977. كما شكلت قمة كانكون بالمكسيك في أكتوبر 1981 نهاية هذا الإطار الذي جمع 22 رئيس دولة، بالإضافة إلى فقدان حركة عدم الانحياز انسجامها بعد أحداث الحرب الإيرانية-العراقية. هذه التفاعلات التي جعلت من السياسة الخارجية الجزائرية تفقد العديد من أدوات الاستقطاب والتأييد السياسي، لكن لا تزال مسألة الصحراء الغربية تحتفظ بأهميتها القصوى في الثمانينات على اعتبار أن الديناميكية المغاربية التي عرفتها الساحة الإقليمية، والتي توّجت بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر في ماي 1988 إثر القمة العربية بالجزائر في نفس الشهر، وانعقاد القمة المغاربية الأولى بزرالدة في جوان 1988، وتأسيس اتحاد المغرب العربي فيفري1989 بمراكش بمشاركة الجزائر، ليبيا، موريتانيا وتونس. إن توجه السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة تعكس النزعة البراغماتية على حساب الايدولوجيا[9].

إن إدراك الجزائر لأمنها في تطور مستمر يأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الأمن، إذ شكّل المتوسط في ظّل هذه المعادلة الجيواستراتيجية أهمية ثانوية رغم سيطرة البعد الأمني الدفاعي للمقاربة الجزائرية، لكن هذا لم يحد من النظرة الواسعة لمفهوم الأمن القومي الجزائري الذي أصبح واسعا وشاملا من جهة ومتعدد الأبعاد من جهة أخرى. واسعا وشاملا لأنه أصبح يولي أهمية قصوى للفضاء المتوسطي رغم اعتباره جبهة انكشاف أمنية عبر التاريخ، إذ طرحت الجزائر عام 1972 مبادرة تحت شعار "المتوسط للمتوسطيين"، وعام 1973 دعت إلى تحويله إلى "منطقة سلام وأمن وتعاون". بيد أن الدول المتوسطية أعربت عن تصورات مغايرة تتأرجح بين الإطار الشامل للأمن، والتعاون الذي يرتبط بأوروبا والشرق الأوسط، وبين الإطار المتوسطي الذي من شأنه أن يطور نظاما خاص به للأمن والتعاون. إن التصور الجزائري للأمن في هذه المرحلة الحاسمة يجمع بين التصورين. إن مسألة تأمين المتوسط تنبع من مقتضيات الأمن الاقتصادي المرتبط بقطاع المحروقات ومسألة حماية خطوط نقل الغاز والبترول التي تربط الجزائر بأوروبا، وإن تعدى ذلك مساعي الجزائر في هذا المجال ليتكون لدى دول أوروبا هاجسا أمنيا فيما يخص حماية طرق الإمداد التي تعتبر منكشفة، لكن ليست مهددة تماما. لكن ما يمكننا ملاحظته خلال الفترة الممتدة من 1979-1991 أن التطورات والعوامل الداخلية كان لها تأثيرا كبيرا على السياسة الأمنية الجزائرية، حيث ألقت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بظلالها على طبيعة الخطاب في السياسة الخارجية الجزائرية والتي زادت في حدتها منذ 1980 بسبب انخفاض أو بالأحرى انهيار أسعار البترول. زد على ذلك فقدان الخارجية الجزائرية أعضاء الأكثر خبرة في الأحداث الدامية التي رافقت قصف طائرة الوزير مُحَمَّد الصديق بن يحي وأفراد طاقمه رحمهم الله في 1982، وعدم تجانس العمل الدبلوماسي الذي ميّز عمليات تعيين السفراء غير الأكفاء، ممّا أثر على الوظيفة الدبلوماسية في تلك الفترة رغم المجهودات التي بذلتها بعض الأطراف في الخارجية الجزائرية في ظل المناخ الجديد في العلاقات الجزائرية الأمريكية الذي دّل على الإرادة البراغماتية للجزائر. بدءا بالدور الرئيسي الذي لعبته في عملية التفاوض بين السلطات الإيرانية والأمريكية، أو ما عرف بأزمة الرهائن في طهران والتي انتهت بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين. وفي سبتمبر 1983، قام نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش بزيارة للجزائر في إطار التشاور، بالإضافة إلى الزيارة الرسمية للرئيس الشاذلي بن جديد في أفريل 1985 والتي تعتبر الأولى من نوعها في تاريخ الدولة الجزائرية. هذه الزيارة التي تعكس نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تنويع وتعدد العلاقات الاستراتيجية الخارجية، إذ تحمل بين طياتها

أبعادا سياسية خصوصا في شقها الدفاعي من خلال صفقات السلاح والعتاد بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

في حين عرف الواقع الإقليمي المغاربي تطورات جيواستراتيجية عكس ذلك التطور في العلاقات الجزائرية الأمريكية ففي أوت 1984، حيث قام الملك المغربي الراحل الحسن الثاني بإبرام اتفاقية اتحاد ثنائية مع ليبيا تأثّر بها ميزان القوة في جهويا خصوصا فيما تعلق بملف الصحراء الغربية. لذلك وعلى أساس أن المغرب الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية قد خطا خطوة غير طبيعية نحو ليبيا، والتي يرى فيها الأمريكيين العدو الرئيسي لها في المنطقة. وبالتالي تطور العلاقات الجزائرية الأمريكية يعتبر نوعا من إعادة استقرار لميزان القوة في المنطقة. كما عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية في إطارها المتوسطي نوعا من التحسن النسبي خصوصا في أواخر حكم الرئيس فاليري جسكار ديستان. لكن مع وصول نخبة قريبة من اهتمامات الدول السائرة في طريق النمو في ماي 1981 خصوصا مع تولي الوزير كلود ثيسون العلاقات الخارجية، والتي توّجت بالزيارة الرسمية للرئيس فرانسوا ميتران للجزائر في ديسمبر1981، تلتها زيارة رسمية للرئيس الشاذلي بن جديد إلى باريس في نوفمبر 1983 الأولى من نوعها من طرف رئيس دولة جزائري. لكن الخلافات الاقتصادية حول أسعار الغاز بين شركة سوناطراك وشركة GDF الفرنسية أثّرت على العلاقات السياسية خصوصا بعد الاتفاق المغربي –الليبي والدعم الخفي الذي قدمه ميتران للملك الحسن الثاني عصف بالعلاقات الجزائرية الفرنسية عموما. بعد أحداث أكتوبر 1988، أصبحت المشاغل الأمنية والسياسة الخارجية ذات أولوية ثانوية بالنسبة للجزائر، والتي كانت القيادة آنذاك تسعى للحفاظ على أمن واستقرار الدولة والخروج من الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر. كما عرف النظام الإقليمي العربي عدد من التطورات أهمها حرب الخليج الثانية في فيفري 1991 إثر غزو الجيش العراقي للكويت في أوت 1990، ودخول المنطقة أزمة إقليمية أثّرت على طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية من جهة وعلى مصادر التهديد من جهة أخرى. لكن بقيت عمليات تطوير القدرات الدفاعية للجزائر في ظّل الدعم اللوجستيكي لجبهة البوليزاريو والتهديد المرتبط بعمليات التسلح للمغرب، والتي ميّزت هذه المرحلة من مراحل تطور السياسة الأمنية الجزائرية. كما يلاحظ أنه رغم صفقات السلاح التي تربط الجزائر بالاتحاد السوفيتي إلّا أنها لم ترتقي إلى مرحلة الاتفاقيات الدفاعية، ما يعكس رغبة الجزائر في الاحتفاظ بحرية الحركة، والذي تبلور في عمليات التقارب السياسي والأمني مع

الدول الأوروبية خصوصا مع فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. كما كان لانهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة تأثيرا كبيرا على مدركات التهديد التي ارتبطت بمشاكل نابعة من الخلافات الحدودية والنزاعات الإثنية وانتشار أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية، حيث انتقلت الجزائر من منطقة عبور إلى منطقة استقرار، وما أفرزه ذلك من انتشار المخدرات والاتجار بها والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة الخفيفة.

المبحث الثاني

العقيدة الأمنية الجزائرية من 1991 إلى 2001

بين الانفتاح السياسي وإرهاصات الاختلالات الأمنية داخليا وخارجيا

في نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تواجه أزمة داخلية لم تواجهها في تاريخها المعاصر بسبب تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، أين السبب الرئيس هو انهيار أسعار البترول في السوق الدولية. ولمواجهة هذه الأزمة المتعددة الأبعاد قامت الجزائر بإصلاحات واسعة على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري خصوصا بعد تبني دستور 23 فيفري 1989 الذي كرس التعددية السياسية، وفتح المجال أمام اقتصاد السوق وانسحاب الجيش من الساحة السياسية الوطنية.

فبعد عشرية من العزلة المفروضة والتقوقع، أعربت الجزائر عن إرادتها في استعادة مكانتها على الساحة الدولية، حيث أدركت النخب السياسية مدى تغير العالم الذي أفرز العديد من الحقائق أين فرضت مسألة الشراكة نفسها وبقوة على الفعاليات الأمنية في العالم. يبدو أن المرحلة التي بدأت منذ 1992 والتي تميزت بتحولات بالغة خصوصا بعد استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992، إذ شهدت البلاد مرحلة لا استقرار سياسي وأمني وأعمال عنف وتخريب كان لها الأثر الكبير على الاقتصاد وعلى بنية المجتمع الجزائري، في ظّل تعاقب أربع رؤساء هم كالتالي: مُحَمَّد بوضياف رحمه الله جانفي-جوان 1992/علي كاف جوان 1992-جانفي1994/اليامين زروال جانفي1994-أفريل1999/ عبد العزيز بوتفليقة أفريل1999 إلى أفريل 2019.

إن طبيعة المنظومة العسكرية الجزائرية كانت مرتبطة بطبيعة مصادر التهديد التي تطورت منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الحرب الباردة على أساس أن الخطر بري المصدر. ومن

الناحية الجيوسياسية، تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الأولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الأخرى. لكن مع سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار المعسكر الشرقي بكل روافده، وضعت تلك النظرية التي تسلط الضوء على التباينات في المذاهب والخيارات الاستراتيجية للاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل الإمبراطورية الأرضية محل الشك. وبالتالي الثورة التي تكلم عنها جاك إيلول (Jacques Ellul)[10]، ويقصد بها العوامل التي تهيئ للانتقال إلى حياة جديدة، أي أن سقوط المنظومة الاشتراكية كان بمثابة ثورة في الشؤون العسكرية، حتى خلال سقوط فرضيات الحرب المطلقة لكارل فون كلاوسفيس[11]، أو التصورات التقليدية للقوة. وبالتالي مسألة إعادة هيكلة القوات المسلحة أمر مفروض نظرا لطبيعة التطور في العقائد والاستراتيجيات العسكرية. إن فرضية الجيوش الثقيلة ذات العنصر البشري الكبير قد فقدت محتواها إذ تم استبدال تلك الاستراتيجية بعقيدة عسكرية تأخذ بعين الاعتبار العامل التكنولوجي كمحدد رئيسي في إدارة الصراع وقيادة الحروب المستقبلية. تلك هي الثورة في الشؤون العسكرية التي أثرت على طبيعة وعقيدة الجيش الشعبي الجزائري الذي كان لا يزال في هاته الفترة يركز على النظريات العسكرية التقليدية التي تركز على القوة المطلقة بدل التركيز على عنصر الحركة السرعة والدقة. إن حرب الموجة الثالثة التي يركز عليها العالم المستقبلي ألفن توفلر في مؤلفه "الموجة الثالثة" و"الحرب ونقيض الحرب" تجعل التفاعل بين النظم التي تجمع المعلومات وتعالجها وتدمجها وتنقلها والنظم التي تستخدم القوة العسكرية عاملا أساسيا ومحوريا في حرب المعلومات، مما يجعل القوة العسكرية حاسمة ومدمرة[12]. وبالتالي، كان لابد للقيادة العسكرية إدراك التحولات الراديكالية التي عرفها الفكر العسكري والاستراتيجي الذي واكب تلك التحولات الجيواستراتيجية التي عرفها العالم. لكن دخول الجيش الشعبي الوطني في صراع مسلح ضد الجماعات المسلحة أفرز قراءات جديدة للتهديد، أين أصبح فيها الجيش مطالب بإعادة هيكلة قواته وفق المفهوم الجديد الذي تمحور حول "حرب العصابات"[13]. مما استدعى إنشاء هياكل جديدة في الجيش مهمتها الأساسية مكافحة الإرهاب وذلك بالتعاون مع جميع الأجهزة الأمنية وتزويد تلك الهياكل الجديدة بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية. وبالتالي مسألة انتقال الجيش من جيش شعبي إلى جيش محترف يستطيع أن يقوم بعمليات نوعية بعتاد وأسلحة متطورة وإدارة حروب من نوع جديد[14]، أين يلعب فيها الثلاثي المعروف في الدراسات الاستراتيجية (Intelligene control command

communication /I+3C) دورا محوريا في رسم الاستراتيجيات وبناءها، حيث يوفر هذا النظام القدرة على اتخاذ القرار والإنذار المبكر والاستخدام الأمثل للقوات برا وبحرا من خلال جمع المعلومات وتشغيلها وتقويمها. ويطلق على هذا النظام اسم "تضاعف القوة"، بمعنى أن وجودها مع عدد من الوسائل يضاعف من النتيجة النهائية. ويقوم هذا النظام أيضا على التقدم الكبير في الحاسبات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات والأقمار الصناعية، ما سوف يتيح ذلك التقدم في الذكاء الصناعي بناء نظم أكثر تقدما في اتخاذ القرار وتوفير المعلومات اللازمة لإدارة المعركة الحديثة. وبالتالي شكلت سياسة مكافحة التطرف المسلح في الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية 1999 هاجسا أمنيا سخرت له السلطات كل مواردها لوضع حد لحالة اللااستقرار الأمني داخليا. ففي ظّل تلك الأزمة، سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها إدارة الأزمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتيجيين.

لقد كان للبعد المتوسطي في إدراك الأمن لدى صناع القرار في الجزائر ذو مصداقية، إذ شكل التطور التدريجي للتصورات الدفاعية في المنطقة انعكاسا لمدى اقتناع القيادة الجزائرية بالمكانة الجيوسياسية التي تتمتع بها[15]، وما يمكن أن تتيحه في مجال للحركة وهامشا لا يستهان به لتقوية مواقفها إزاء القضايا الحاسمة مثل نزاع الصحراء الغربية، بحكم أنها تتمتع بالعديد من الأدوات التي تمكنها من لعب أدوار هامة على المستوى المغاربي والعربي، والمتوسطي والأفريقي. إن إغفال الجزائر في مراحل سابقة وعدم اهتمامها بالدائرة المتوسطية نابع من رؤيتها كدولة مغاربية، عربية وأفريقية تنتمي إلى دول العالم الثالث، والدور البارز الذي لعبته كقائدة لهذا التجمع جعل الاهتمامات تتركز في الدوائر سالفة الذكر كمرجعية للمطالبة بإعادة النظر في طبيعة العلاقات شمال-جنوب. ولعّل "اعتراف الجزائر ببعدها المتوسطي كدائرة مستقلة وشرعية في نفس مصاف الدوائر الأخرى تجسد في دستور 1996، حيث ورد في ديباجته أن الجزائر – أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وأفريقية"[16].

لكن كان للدول الغربية مواقف متباينة على اختلاف مراحل تطور الأزمة الداخلية الجزائرية، إذ نلاحظ أن المرحلة الممتدة من 1992 إلى غاية 1994 اتسمت بالحذر الشديد في التعامل مع السلطة الجزائرية كونها كانت ترى أن إمكانات الجزائر لمجابهة الأزمة الداخلية جد ضعيفة، مما يترجم الاتصالات التي كانت تجريها تلك الدول مع أعضاء من حزب الجبهة الإسلامية

للإنقاذ المنحل المقيمين في الخارج. أما الفترة التي انتخب فيها الرئيس ليامين زروال، عرفت نوع من التحسن على اعتبار أن السلطة استطاعت إدارة الأزمة نسبيا. لكن منذ 1998 وبانتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أفريل 1999 والتحرك على الساحة الدولية من خلال قمة الاتحاد الإفريقي بالجزائر في جويلية1999 وزيارة الملك الحسن الثاني في نهاية جويلية، والمشاركة في أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر، والحضور القوي في وسائل الإعلام العالمية، بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي الداخلي إثر الاستفتاء حول قانون المصالحة الوطنية في 16 سبتمبر 1999، والذي ساهم في إعادة ربط الآلة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، هذا الترابط الذي ترجم باندماج الجزائر في مسار الحوار المتوسطي للحلف شمال الأطلسي في 2000، والإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في 2001. زد على ذلك الزيارات الرسمية الكثيفة لفرنسا في جوان 2000، وزيارتين للولايات المتحدة الأمريكية في 2001، هذا النشاط الدبلوماسي غالبا ما انتقد من الداخل الذي ينظر إليه على أنه على حساب الرهانات السياسية الداخلية .

يأتي هذا التطور الجيوسياسي في سياق التغيرات الإقليمية والعالمية التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة، حيث أنتج الخطاب السياسي إدراكا جديدا للتوجهات المتوسطية للسياسة الأمنية الجزائرية خصوصا بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم. ويرجع الأستاذ عبد النور بن عنتر العودة المتوسطية للجزائر إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي[17]: الانفتاح السياسي والمصالحة مع التاريخ ومن ثمة نهاية الحرب الباردة وفتح صفحة جديدة مع الغرب، وأخيرا التوجه والتمركز الأورو-أطلسي في المتوسط والمبادرات الكثيرة التي طرحت وضرورة الاستجابة لها. لكن التحديات التي تكلم عنها الكثير في الضفة الشمالية من المتوسط والتي ترى في التهديد على أنه آتي من الجنوب[18]، والحملة الإعلامية الغربية حول المفاعل النووي الجزائري في منطقة البيرين بدائرة عين وسارة بولاية الجلفة، شكّل هاجسا أمنيا لدى الدول الأوروبية وخصوصا في فرنسا التي ترى أن عدم الاستقرار السياسي والأمني وما يمكن أن يفرضه الوضع من انفجار ديمغرافي ونزوح نحو الشمال تهديدا لأمنها. هكذا اتخذت مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل حيزا كبيرا في الفكر الأمني الأوروبي خصوصا بعد أن أعطي بعدا دينيا للمسألة في ظل نشاط الجماعات المسلحة في المنطقة وإمكانية حصولها على أسلحة دمار شامل.

وبالتالي، حدث تحول نوعي في قراءة التهديد من الجانب الشمالي إذ انتقل التهديد من قراءة دولية عسكرية إلى قراءة ثقافية ودينية، وبالتحديد إلى ظاهرة الإسلام السياسي[19]، حيث أصبحت تلك الشبكات تشكل خطرا على المصالح الغربية في الجزائر. لقد تم التأكيد بذلك أطروحة صامويل هنتنغتون حول صدام الحضارات، والذي انعكس على قراءة الغرب لطبيعة التهديد ليأخذ بعدا حضاريا واجتماعيا.

لقد زاد الهاجس الأمني في التوسع والتفاقم مع زيادة حدة المخاطر التي شهدتها الدائرة الإفريقية وما تحمله من تهديدات مثل نشاط الأزواد في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر، والعمليات الإرهابية في منطقة الصحراء والساحل. إن إدراك الجزائر للأهمية الاستراتيجية للبعد الأفريقي لتحقيق أمنها القومي فرض التزاما بإدارة الصراعات الناتجة عن حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، وتكريس الآلة الدبلوماسية لتطويق الملف كي لا يتطور ويجعل احتمال التدخل في المنطقة أمرا واردا وهذا ما حصل. الأمر الذي من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك ما يتنافى مع مبدأ السيادة الذي تتبناه الجزائر منذ استقلالها.

إن الحدود الشاسعة للجزائر في الجنوب والتي يبلغ طولها 6280 كلم يتطلب إمكانات وموارد واسعة لمراقبتها، لذلك تم إحالة ملف الحدود على قيادة الدرك الوطني وتزويدها بالعتاد اللازم لأداء مهامها المرتبطة بمكافحة التهريب وأنشطة المجموعات الإرهابية التي اعتمدت إستراتيجية اختطاف السياح في الجنوب وتهريب السلاح والمخدرات. لقد شكّل ملف الطوارق (حركات أزواد) وموجات الهجرة من مالي والنيجر مشكلا أمنيا بالنسبة للجزائر نظرا لامتداد العمليات التي تقودها حركات الأزواد إلى التراب الوطني خصوصا في منطقة تمنراست التي أصبحت قبلة للمهاجرين الأفارقة هروبا من المعارك في شمال مالي والنيجر.

لذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية لإيجاد اتفاق مع الدول المجاورة لوضع حد للصراعات والنزاعات، وتوّج ذلك بمساعي الجزائر الحميدة بإبرام اتفاق تمنراست في جانفي 1991 بين مالي وحركة أزواد[20]. تلاها فيما بعد اتفاق باماكو في أفريل 1992 بعد أن أسقط الاتفاق الأول إثر الانقلاب العسكري في مالي. وبعد مشاركة الجزائر في قمة تونس لمنظمة الوحدة الإفريقية وتصريحات الرئيس الجزائري ليامين زروال، أدركت أن المنطقة بحاجة إلى أدوات تنمية ومساعدات في هذا المجال بمشاركة الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية والمفوضية الأممية السامية للأمن، هذه المقاربة التي تعزز مفهوم الأمن الليّن وإسقاطه على مشاريع ترتيب الأوضاع في

منطقة الصحراء والساحل وفق مقاربة تنموية. كما توصلت النيجر وحركة الطوارق في أفريل 1995 بإيعاز من الجزائر ودعمها للمفاوضات إلى اتفاق سلام تمّ بموجبه نزع سلاح قوات الأزواد ودمجها في الجيش النظامي. بعد ذلك سعت الجزائر إلى إيجاد إطار جديد للسلام من خلال عقد اتفاق سلام جديد في ديسمبر 1997 ونهاية الحرب رسميا بعد ثلاث سنوات في هذا الاتفاق. إن ملف الأزواد في منطقة الصحراء والساحل استقطب العديد من دول الجوار ومن خارج الإقليم في سعيها لإيجاد دور في المنطقة ولعل أهم تلك الدول فرنسا وليبيا[21].

المبحث الثالث

السياسة الأمنية الجزائرية من 2000 إلى 2010

مكافحة الإرهاب والتقارب الجزائري الأمريكي

قبل أن نتطرق لمحددات السياسة الأمنية الجزائرية في هذه الفترة الحاسمة، كان لابد لنا أن نتطرق لطبيعة المتغيرات الإقليمية والعالمية الجديدة والتي أثرت على توجهات السياسة الأمنية الجزائرية خصوصا في شقها المرتبط بمكافحة الإرهاب. إذ شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 صدمة لدى صناع القرار لأقوى دولة عسكرية في العالم وعلى جميع الأصعدة، إذ تبلورت عقيدة أمنية أمريكية جديدة تتماشى وطبيعة التهديد الذي تمحور حول الإرهاب الدولي ومكافحة الجماعات المتطرفة خارج الحدود. إذ حددت وثيقة الأمن القومي الأمريكي NSSA في سبتمبر 2002 استراتيجية تتجاوز مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك، وتبني عنصرين حاسمين في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب هما شمولية الإجراءات والمجالات وعولمة الأمن، وذلك على أساس قوة الولايات المتحدة الأمريكية وعلى أساس الامتدادات الكونية لمصالحها. وبالتالي مثلت تلك الأحداث نقلة نوعية في تطور ظاهرة الإرهاب وأخذت بعدا جديدا في العلاقات الدولية إذ شكل التطرف والاثنيات المتطرفة محركا أساسيا لهذه الظاهرة باعتمادها على شبكات معقّدة واسعة، وعلى إمكانية استعمال أسلحة دمار شامل. لذلك تبنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها جورج بوش استراتيجية عالمية تسعى من خلالها لوضع حد لظاهرة الإرهاب الجديد الذي أصبح يمثل الأساس الفعلي والتطبيقي لتوجهات لإدارة الأمريكية[22].

ولذلك تبنت الإدارة الأمريكية العديد من المصطلحات لتبرير حربها على الإرهاب ولمحاسبة الدول التي ترعى الإرهاب حسب وجهة النظر الأمريكية الرسمية مثل "محور الشر"

و"الدول المارقة" و"الحرب الاستباقية"[23]. ومؤخرا تم تبني مقاربة جديدة تدور حول مفهوم "الدول الفاشلة" و"الدول الضعيفة". إن تطور مفهوم الحرب اللاتماثلية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي جعل مسألة تطوير استراتيجيات تتماشى وطبيعة التهديد أمر ضروري، ومن أهمها استراتيجية تعظيم قوة الإدراك النظري على أساس تجاوز الصورة التقليدية للحركة وتبني صورة غير تقليدية تتحكم في الحركة المضادة كتشكيل التحالفات ،وتبادل المعلومات وتقويم الحساسيات والاتجاه مباشرة إلى فرض الأمر الواقع ،مع تدعيم أساليب الاستخبارات الموجهة وتغطية مواقع الانكشاف في الأراضي الأمريكية[24]، ما استدعى إعادة النظر في مشروع الدرع الصاروخي حيث أكد سكرتير الدولة للدفاع دونالد رامسفيلد ضرورة بناء وتطوير أنظمة دفاعية صاروخية قوية لردع محاولات تطوير الأقمار الصناعية القاتلة والصواريخ الباليستيكية متوسطة وبعيدة المدى ،ولن يتسنى ذلك إلا إذا قامت هذه الأخيرة برفع مستوى نفقاتها الدفاعية[25].

أين موقع الجزائر من هذه الاستراتيجية؟

لقد مثل ملف مكافحة الإرهاب من أهم المواضيع التي جلبت اهتمام الطرف الأمريكي، إذ كانت الجزائر أول الدول التي أدانت الأحداث التي شهدتها نيويورك هذا الرد فعل السريع لا يمثل مجرد تعاطف دبلوماسي وإنما يتعدى ذلك كون الموقف الجزائري أعمق بكثير من ذلك إذ عانت هذه الأخيرة من ويلات الإرهاب في العشرية السوداء والخبرة التي اكتسبتها الجزائر في مجال مكافحة هذه الظاهرة التي حصدت أرواح أكثر من 200 ألف مواطن والذي كان له تأثير كبير على الاقتصاد الوطني إذ تجاوزت الخسائر المادية 30 مليار دولار ، وكنتيجة لخبرتها في هذا المجال نادت الجزائر المجموعة الدولية للعمل على إيجاد ميكانزمات دولية لمحاربة الإرهاب كتهديد عابر للقارات. لقد أصبحت الخبرة الجزائرية في ملاحقة الجماعات الإسلامية المتطرفة مجال اهتمام العديد من الدول ومن أهمها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعربت عن اهتمامها المتزايد بالعمل المشترك على المستوى الدولي في حربها ضد الإرهاب[26] إن التعاون ضد الإرهاب منح الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية فرصة للتقارب السياسي رغم أن البلدين لا يتشاركان في مفهوم موحد للإرهاب خصوصا باتجاه العمل المسلح الفلسطيني ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

كما شكلت المقاربة الاقتصادية من أهم السياسات التي تساندها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وخصوصا في الجزائر حيث أعطت أهمية كبيرة لإعادة إحياء مبادرة

ايزنستات التي تم تبنيها إبان فترة حكم الرئيس كلينتون وتفعيل برامج التنمية في الجزائر كما أعطت الإدارة الأمريكية أولوية لتشجيع التعاون والاندماج الإقليمي بالإضافة إلى الاهتمام المتزايد للإدارة الأمريكية بقطاع المحروقات وببرامج الطاقات المتجددة[27] لكن بقي مجال استراتيجيات مكافحة الإرهاب في صدارة مجالات التعاون والتقارب السياسي الأمريكي الجزائري، إذ سمحت أحداث 11 سبتمبر 2001 بالنسبة لصناع القرار في الجزائر بإعادة قراءة العنف في الجزائر ذلك ما أوضحه السيد رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق عضو مجلس الدولة أثناء المؤتمر الدولي حول الإرهاب المنعقد في الجزائر في أكتوبر 2002 من خلال التركيز على نظرية المؤامرة التي تعكس العديد من التراكمات بدءا بدعم وكالة الاستخبارات المركزية للجماعات الإسلامية المسلحة في أفغانستان ،وبدعم مالي من المكبات الخليجية[28] وبالتالي وضعت تلك الأحداث حدا للحصار الفكري الذي عاشته الجزائر أثناء فترة حربها على الإرهاب في التسعينات. لقد شاركت الجزائر بصفة ثنائية أو متعددة في إطار المجهودات الأمريكية الجزائرية التي تشمل:

- تبادل المعلومات حيث تمتلك الجزائر قاعدة معرفية قوية حول الشبكات العالمية للحركات الإسلامية المتطرفة وتم تبادلها مع الوكالات الأمنية الأمريكية كما تم التعاون على المستوى العربي خصوصا ما تعلق بـ26 موقوف جزائري في سجن قوانتنامو.

- تدريب وتجهيز القوات الأمنية إذ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على عاتقها تدريب الضباط الجزائريين في المدارس الحربية الأمريكية والجامعات كما تم تزويد القوات الخاصة بأسلحة متطورة الضرورية لمكافحة الإرهاب خصوصا تلك المرتبطة بعتاد الرؤية الليلية.

كما تعتبر الجزائر طرفا نشطا وفاعلا في العديد من المبادرات الموجهة لتثبيت أسس سياسة مكافحة الإرهاب من خلال:

- الدعم التقني الأمريكي للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) الذي تحتضنه الجزائر هذا الدعم الذي يهدف إلى تطوير استراتيجية عملية ضد الإرهاب أفريقية التصور

- عملية المسعى النشط والتي نظمها الحلف في إطار الحوار المتوسطي والموجهة لمحاربة الإرهاب في المنطقة.

- مبادرة دول الصحراء لمكافحة الإرهاب (TSCTI) والتي تم إعلانها في مارس 2004 مع مشاركة الجزائر ودول أخرى من شمال أفريقيا ومن منطقة الساحل من خلال هذا اللقاء انضمت الجزائر للعمليات المتعددة الأطراف في الساحل بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية (عملية TIMHOCK).

- انضمام الجزائر للمجهودات الإقليمية والعالمية لمحاربة هذه الظاهرة بالإضافة إلى المساهمة في الاستراتيجية الأمنية لمحاربة الإرهاب 2006 التي تسعى لمكافحة تبييض الأموال والجريمة المنظمة.

لقد استفادت الجزائر من تلك المسارات الثنائية ومتعددة الأطراف حيث أعطتها معرفة أوسع لتدعيم عمليات تطوير وتحسين التقنيات الخاصة بمكافحة الإرهاب كما أعطتها شرعية أكبر في إطار حربها على الإرهاب التي زادتها قوة تلك الديناميكيات التي جعلت العديد من رجال السياسة وعلماءها منح صفة الدولة المحورية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ولقد أوضح كل من روبرت شيس وايميلي هيل وبول كيندي في المقال المنشور في مجلة Foreign affaris أنه من الضروري والحيوي تركيز الولايات المتحدة الأمريكية مجهوداتها على عدد قليل من الدول التي ترى في مستقبلها إمكانية التأثير على المناطق المحيطة بها، تلك الدول تسمى بـ"الدول المحورية"[29] إن هذه المقاربة تعكس نظرية الدومينو الجديدة في المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار النظرية الدقيقة للنخبة الجزائرية في هذا المجال والتي تعكس مستوى نضجها في فهم السياسات الدولية في الإقليم.

لقد انتقلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الأوروبيون من مرحلة دعم الحركات الإسلامية لمواجهة أعدائها التقليديين وذلك من خلال التوجهات التي قام بها جيروم سلايتر بشرحها في مقالة "نظرية الدومينو والسياسة الدولية" باعتماده التجربة الفيتنامية[30] حيث ركز في تحليه على الوسائل التي يمكن اعتمادها لاحتواء التهديدات والتحكم في النظم الإقليمية سياسيا ومن أهم تلك الطرق الثورة بالمحاكاة أو الإيهام بوقوع الثورة والحث عليها (Inspiration/Emulation) بالإضافة إلى تحليل جاك سنايرو وروبرت جيرفس اللذان يركزان على عوامل تأثير الدومينو والتي تشمل:

- أن تكون الدول المستهدفة ضعيفة من الداخل صغيرة الحجم متصلة جغرافيا ومحرومة من الحلفاء الأقوياء.

- أن تكون قطعة الدومينو الساقطة أولا مشابهة في خصائصها للدول المستهدفة لاحقا.
- أن تكون قطعة الدومينو الأساسية دولة كبيرة.

- أن تشمل التقنية العسكرية عملية الهجوم[31]

يبدو أن هذه الاستراتيجية التي تم تبنيها منذ عهد ايزنهاور وأشيسون مرورا بنكسون وكسنجر وصولا إلى بوش الأبن وباول وجدت دائما مجالا لتطبيقها على أرض الواقع ولعل أفغانستان ،العراق ثم ليبيا لهو مثال عن ذلك.

يبدوا أن هذه النظرية قد لاقت نجاحا باهرا في القرن الواحد والعشرين مع ما يسمى "الربيع العربي" والفرصة الذهبية التي منحت للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لفرض تصورها واحتواء التهديد الليبي من جهة وفرض السيطرة على منابع الطاقة من جهة أخرى، مع عزل البلدان المجاورة عن طريق اتفاقيات دفاعية ثنائية كالمغرب ومصر وربط الآخرين بمسار مبادرات التعاون الأمني والاقتصادي وانتهاج سياسة الاعتماد المتبادل لصهر التصورات المتباينة والمسائل الخلافية من أجل تحقيق المصالح المشتركة !!

ومن أجل ذلك كان من الضروري حسب الرؤية الأمريكية ونظرا لهشاشة الأنظمة السياسية في شمال إفريقيا المساهمة في دعم مجهودات تلك الدول لإعادة هيكلة القطاع الأمني في إطار ما أسماه مركز الولايات المتحدة الأمريكية حول السلام ببرنامج "إعادة هيكلة قطاع الأمن" Security Sector Reform SSR ما دعاه مركز حوكمة قطاع الأمن بـ"تحول قطاع الأمن في شمال أفريقيا والشرق الأوسط"[32].

المبحث الرابع

السياسة الأمنية الجزائرية في ظّل التدخلات الأجنبية في ليبيا: مقاربة تقاطعية

لقد كانت ليبيا في مرحلة سابقة تلعب دورا كبيرا في حركية ميزان القوة في المنطقة الصحراوية الساحلية والتي تشكل عمقا استراتيجيا للأمن القومي الجزائري كونها دخلت على خط صراع النفوذ بين الجزائر وفرنسا، وأخذت تبحث عن دور في إدارة الأزمة الأمنية من خلال سعيها لإحياء مشروع الدولة الصحراوية القديم، ودعم بعض الأطراف في شمال مالي

والنيجر وخصوصا حركة الأزواد التي كانت تربطها بهم علاقات متميزة إثر النداء الذي أطلقته طرابلس في بداية الثمانينات لإنشاء دولة صحراوية بزعاماتها، مما فتح المجال أمام المتغيرات اللاسلمية في تحديد اتجاهات حركات التمرد ومساعي الجزائر لإدارة وتسوية المشكلة نهائيا. بالإضافة إلى مشروع ترتيب الأوضاع الأمنية في منطقة الصحراء والساحل الذي دعت إليه ليبيا ليضم كل من ليبيا، تونس، مصر، السودان، النيجر، مالي، تشاد، بوركينافاسو والمغرب. يبدو أن صراع النفوذ في المنطقة الصحراوية الساحلية قد وصل إلى أوجه إذ أخذت سياسات المحاور في الاتساع، ولكن الجزائر بحكم أزمتها الداخلية وضرورة تفعيل الآلة الدبلوماسية لإدارة وتسوية النزاعات في البلدان المتاخمة لها يترجم مدى أهمية دائرة الأمن الإفريقية في إدراك النخبة الجزائرية لحدود أمنها.

إن الظواهر التي أخذت في الاتساع كانتشار الجماعات الإسلامية المتطرفة والاضطرابات العرقية والاثنية وتوسع نشاط التنظيمات الإرهابية بما فيها الجزائرية وحركات التمرد، بالإضافة إلى اعتماد تلك التنظيمات استراتيجية الاختطاف لضرب مصالح الدولة داخليا وإحراجا خارجيا. يتضح إذا أن المقاربة الليبية تمثل حسب التصورات الجيوسياسية الجزائرية شاغلا أمنيا للأمن الفردي الجزائري من مؤيد ومعارض، لكن الأهم هنا الموقف الرسمي الذي اعتبر في العديد من الأوساط السياسية الداخلية والخارجية موقفا سيدا كون الجزائر أعربت في العديد من الفرص موقفها القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل الدول في شؤونها الداخلية كقيمة ثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن مبدأ السيادة خطر أحمر لا يمكن تجاوزه لدى صناع القرار في الجزائر وبالتالي الموقف الرسمي الجزائري كان نابعا من قناعاتها وإن شابه بعض الريب. والغموض في بادئ الأمر، وذلك نظرا لموقفها المعارض لأي تدخل أجنبي في المنطقة والذي يمثل تحديا لأمنها القومي. لقد التزمت الجزائر بالحياد في الصراع الدائر في ليبيا بين قوات الثوار الذي يدعمه حلف شمال الأطلسي و القوات النظامية التابعة للعقيد الراحل معمر القذافي، وهذا يعكس تريث وارتباك إن لم نقل حذر السلطة الجزائرية و ذلك ناتج عن غياب رؤية استراتيجيا للصراع. في المقابل لعبت فرنسا ودول مثل المغرب، مصر، تونس، قطر والمملكة العربية السعودية دورا كبيرا في رقعة الشطرنج في المنطقة من خلال الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي كممثل شرعي لليبيا ودعمها سياسيا وعسكريا وإعلاميا.

لقد أعاد الصراع في ليبيا سياسة الحرب الباردة للقرن الماضي إذ يبدو أن هناك إطار في طور التشكيل قد عاد سياسة المحاور إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أن موريتانيا لا تتمتع بعلاقات جيدة مع المجلس الانتقالي الليبي في مقابل المغرب الذي لديه علاقات متميزة وذلك بعد اعترافه بالمجلس في 23 أوت 2011، حيث أوفد هذا الأخير وزير خارجيته إلى بنغازي لدراسة ورسم الخيارات الاستراتيجية وفق التصور الثنائي للمنطقة، في مقابل محور جزائري موريتاني يرى أن مرحلة الاستقطاب مرهونة باستقرار واستتباب الأمن في ليبيا. كما أن التقارب الجزائري – الليبي في الوقت المتوسط والقريب ليس في صالح الاستقرار في ليبيا بحكم إدراك القوى العظمى الفاعلة لدور الجزائر إقليميا ونقلها على الساحة السياسية الإقليمية. إن الوضع الذي أحرزه الصراع الدائر في ليبيا استقطب العديد من المجموعات المتطرفة ونشاط لا مثيل له لتجارة السلاح والذي كان بدعم فرنسي تحت مظلة الحلف الأطلسي، وبتفويض من مجلس الأمن الذي أعطى الضوء الأخضر لضربة عسكرية ضد ليبيا والذي يضع مرة أخرى نقطة استفهام حول مسألة اللجوء إلى القوة في السياسة الدولية.[33]

في ظل الصراع الدائر في ليبيا، وتوتر العلاقات مع الجزائر وموريتانيا قامت الجزائر بالعديد من الإجراءات الاحترازية مرتبطة بحشد القوات المسلحة على الحدود الشرقية وتجهيزها بالعتاد اللازم لمواجهة أي اختراق أو تجاوز أمني سواء من طرف الثوار أو القوات النظامية، وبالموازاة مع البيئة الأمنية المختلفة إشكالية الأمن في الساحل الأفريقي إلي يعيش ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنين، بالإضافة إلى الاختراق الأمني الفرنسي لهذه المنطقة خصوصا في مالي والنيجر وما يترتب عنه من تصعيد الخلاف بين الجزائر وفرنسا بتحريكها ملف الطوارق باتجاه يزيد من تفاقم الأوضاع وإمكانية انفجارها في أي وقت، لكن الأمر تعدى ذلك المستوى وبحكم الحدود العريضة للجزائر وصعوبة التحكم فيها ، أصبحت الحدود الشرقية منكشفة أمنيا خصوصا المتاخمة لليبيا بالإضافة إلى مالي والنيجر ومرتعا لتهريب السلاح وتطور نشاط شبكات الإرهاب وتجارة المخدرات من جهة، ومن جهة أخرى الهجرة غير الشرعية من الدول المجاورة إلى جنوب الجزائر وما يشكله ذلك من تحديات أمنية متعددة الأبعاد[34]. وبالتالي مسألة إدارة الجزائر لهذا الملف لابد أن يتعدى الأطر السياسية الأمنية ليشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والمجتمعية.

ولقد دعت الجزائر في العديد من المناسبات إلى تطوير مقاربة موّحدة لدول الساحل (الجزائر- مالي – موريتانيا والنيجر) لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان وكذا الفقر الّذي تعرفه دول المنطقة. لقد أدركت الجزائر أن التهديد المرتبط بآثار الوضع الليبي قد أصبح فعليا لدرجة أن أصبح يشكل تحديا مباشرا للجزائر وأمنها القومي. لذلك سعت هذه الأخيرة إلى تحسيس دول المنطقة بجسامة الأخطار التي تواجهها الجزائر ودول الساحل وذلك من خلال تنظيم لقاءات مع قادة دول كل من مالي، النيجر وموريتانيا والتي تُوِّجت بإنشاء لجنة عملياتية لقيادة أركان الدول المعنية بالتحديات المشتركة في منطقة الساحل التي تسمى أيضا بدول الميدان، وذلك بمدينة تمنراست في 21 أفريل 2011 وذلك كان نتاج لجولة طويلة من المحادثات والمشاورات ابتداء من الاجتماع الّذي تم انعقاده بنفس المدينة في أوت 2009، وبعد محادثات متواصلة فيما بين قيادات الأركان للدول السبعة(الجزائر، مالي، ليبيا، موريتانيا، تشاد، بوركينافاسو والنيجر)، والتي كانت تهدف إلى تنظيم وإقامة شراكة في المسائل المرتبطة بالدفاع المشترك وبالدرجة الأولى مكافحة الإرهاب. إن الدول الأربعة المنشئة لهاته اللجنة العملياتية أو بالأحرى مركز قيادة يهدف إلى تنسيق المجهودات في مكافحة التهديد المتنامي لتنظيم القاعدة في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الجزائر بتنظيم ندوة دولية حول منطقة الساحل وما تواجهه من تحديات أمنية المرتبطة بمسائل التنمية، أين حققت الجزائر مكاسب دبلوماسية أهمها التموقع الإقليمي على سلم مسار مكافحة الإرهاب والخروج باتفاق دولي حول منع دفع الفدية للإرهابيين في حالة الاختطاف. والتي تم عقدها بالجزائر في 7-8سبتمبر 2011 بمشاركة دول منطقة الساحل ودول أوربية ودول من آسيا وأمريكا، إذ ناقشت الدول الحلول المقترحة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتداول الأسلحة في منطقة الساحل، حيث أعربت دول المنطقة عن حاجتها لمواصلة التنسيق فيما يخص تبادل المعلومات والدعم بالوسائل الكفيلة لمواجهة التحديات الأمنية، وكل الدول بما فيها الدول الملاحظة قدمت استراتيجيتها الخاصة لمجابهة تلك التحديات. لقد أعرب الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الأفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل أنّ قضية تداول الأسلحة في منطقة الساحل يجب أن تكون ضمن أولوية الحكومة الليبية الجديدة[35].

كما أكّد القائد الأعلى للقوات الأمريكية لأفريقيا (أفريكوم) الجنرال كارتر هام أنّ مكافحة الإرهاب والنشاطات الإجرامية خاصة بمنطقة الساحل "انشغال مشترك" بين الولايات المتحدة

الأمريكية والجزائر، كما أعرب السفير الأمريكي بالجزائر ارتياحه للمجهود الّذي تبذله الخارجية الجزائرية النابع من وعيها واحترامها للقانون الدولي. لكن الطرح الجزائري أو المقاربة الأمنية الجزائرية تتعدى المفهوم الصلب للأمن وتركز على مفهوم الأمن الناعم وفق ما اصطلح عليه في الدراسات الأمنية بـ: "الأمن الليّن" وفق استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار عامل التنمية المستدامة هدفا رئيسا لها. إن الشراكة والتعاون هو الهيكل الأساسي الّذي يمكن أن تنبني عليه أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، ولعّل الشراكة هي الوتد الّذي يقوي من تلك الاستراتيجية التي تتلخص في التكوين المتواصل للكوادر الميدانية وتدعيمها بالعتاد اللازم والتعاون ألاستخباراتي بين دول المنطقة. ما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن الوضع الجديد الّذي أفرزته الأزمة الليبية يتطلب جهدا كبيرا لمواجهة التحديات التي تهدد أمن دول الميدان، وتجسيد جميع التوصيات التي خرجت بها الندوة الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية بين دول الساحل بالجزائر على أرض الواقع. إن العقيدة الأمنية الجزائرية التي تبنتها بعد تفاقم الأوضاع في منطقة الساحل من جرّاء الأزمة الليبية تعكس الأولويات والضرورات الأمنية التي يجب على المؤسسة الأمنية بمختلف أطيافها التكفل بها، والتي تصب مباشرة في عمليات التصدي للمخاطر القادمة من الحدود الجنوبية والشرقية ما يعني تعبئة الموارد وزيادة النفقات، وهذا ما نتج عن اجتماع المجلس الأعلى للأمن برئاسة فخامة رئيس الجمهورية في ديسمبر 2011، حيث تم إقرار رفع النفقات الدفاعية وزيادة حجم القوات العاملة وقوات الاحتياط، والتزود بالعتاد وإقامة التحصينات على الحدود الجنوبية والشرقية، كما أن العمل المشترك مع الدول الصديقة ودعمها في إطار التعاون المتعدد الأبعاد كدعم الجزائر للنيجر لإتمام الشطر المتبقي من الطريق العابر للصحراء، ودعم برامج التنمية الموريتانية والّي سيعمق الالتزامات الراسخة لدى الجزائر بتكثيف الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل والصحراء تحت مفهوم شامل للأمن.

الخاتمة:

انطلاقا من عملية إعادة بناء الفضاء الاستراتيجي للأمن القومي الجزائري، وفي ظّل اختلاف وتباين مشاريع ترتيب الأوضاع الأمنية على المستوى المغاربي، العربي والمتوسطي، وفي ظّل إجراءات بناء الثقة وتعدد الهويات في المسائل الأمنية، وصراع النفوذ الأمريكي-الأوربي في المنطقة وتناقضها على أساس طبيعة الخطاب الّذي يركز على مكونات الأمن غير العسكرية، وفي نفس الوقت السعي العملي لفرض التفوق العسكري المطلق على خلفية التهديد

الآتي من الجنوب، كل هذه الديناميكيات وغيرها من السياسات الموجّهة لمنطقة شمال أفريقيا وخصوصا الجزائر، كيف يمكن بناء تصور أمني وتبني خيار استراتيجي يتناسق مع تعدد المستويات واختلاف مدركات التهديد في المنطقة؟ فنظرا لخصوصيات البيئة الجيوسياسية للجزائر وتعقيدات النظام العالمي والعديد من التحديات الداخلية المرتبطة بمسار الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، والمضي نحو تطبيق برامج التنمية المستدامة وإحلال الأمن، وبحكم أنّ الجزائر كدولة متوسطية، مغاربية، عربية، مسلمة وأفريقية تعيش في بيئة جيوثقافية جد معقدة، متأثرة بجميع التذبذبات، التحولات والنزاعات التي تحدث في الأنساق الفرعية للنظام الإقليمي. هذا التعقّد ليس نتاج تموقع الجزائر كمحور للفضاء المغاربي، وعمقها الاستراتيجي نحو أفريقيا ولا شريطها البحري الممتد على مسافة 1200كلم، بل أيضا من حدودها الممتدة نحو العالمين العربي والأفريقي، لذلك من الضروري الاعتراف بالحقائق المرتبطة بجغرافيتها، تاريخها الثوري، دبلوماسيتها النشطة، مواردها الطبيعية واقتصادها، فإن الجزائر بحاجة لأن تكون واعية بتلك الترتيبات الجيوسياسية الجيواستراتيجية في المنطقة (سياسة حسن الجوار للاتحاد الأوربي، الحوار المتوسطي، المقاربات الأمنية الأمريكية في الساحل، مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي للوطن العربي)، لابد أن تعي الجزائر كذلك بمخاطر تحديات بيئتها لاسيما:

- تنامي الإرهاب في منطقة الساحل والمغرب العربي
- تصاعد مثير للجريمة المنظّمة والهجرة غير الشرعية
- وجود قنوات فوق-إقليمية لتجارة الأسلحة والمخدرات خصوصا ما أفرزته القضية الليبية من انتشار واسع للأسلحة الخفيفة ونصف الثقيلة
- وجود العديد من النقاط الساخنة في أفريقيا(الصومال، السودان، شمال مالي والنيجر...الخ)وفي الوطن العربي(فلسطين، العراق، ليبيا، اليمن وسوريا)
- خطر فشل مجموعة من الدول في أفريقيا بعد فشل الصومال
- انتشار الأمراض والأوبئة في أفريقيا
- توقف وانسداد ملف الصحراء الغربية الّذي يمثل حجر عثرة في مسار بناء الفضاء المغاربي.

ففي إطار إعادة قراءة الفضاء الاستراتيجي المتوسطي، يمكننا أن تحديد ثلاث خيارات استراتيجية رئيسية أمام الجزائر في إطار الأمن الجماعي :

ـ الأمن الجماعي في إطار اتحاد المغرب العربي

ـ الأمن الجماعي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية

ـ الحوار المتوسطي لحلف الناتو.

إن نجاح العقيدة الأمنية الجزائرية إقليميا ودوليا لابد أن يترافق مع منظور داخلي يهتم بواقع المواطن الاجتماعي والاقتصادي، وهو عنصر مهم إذا ما تحقق سيساهم في إنجاح العقيدة الأمنية خارجيا.

الهوامش

1 Grimaud, Nicole, la politique extérieur de l'Algérie, Paris, Editions Karthala, 1984, P376.

2 Amine Ait chaalal," l'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", Revue internationale et stratégie, N°46,2002/2, PP65-66.

3 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 1995)، ص35.

4 نفس المرجع السابق، ص36.

5 Paul Balta et clandine rulleau, la stratégie de Boumediene. Paris, Sinbad, 1978, P229.

6 Aziz enhaili and oumelkheir Adda," state and Islam inter Maghreb", Middle east Review of international affairs, V7, N°1, March 2003, P16.

7 Amine Ait chaalal, l'Algerie, les Etats-Unis el la France, des discours à l'action. Paris, publication sud, 2000, PP264-266

8 د. حمد السيد سعيد، " الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف"، السياسة الدولية، *العدد168، أفريل 2007، ص73.*

9 Amine Ait chaalal," l'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", op.cit, P69.

10 Jacques Ellul, Autopsie de la révolution, Paris, calman- levy, 1969.

11 Raymond Aron, Penser la guerre, Clausewitz, Paris, Gallimard, 1976, P120.

12 لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون العسكرية ،دراسات عالمية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص13.

13 Luis Martinez, la guerre civile en l'Algérie, Paris, 1998, P230.

14 Ian o. lesser, Security in North Africa, intern and external challenges .USA, Rand, 1993, P49.

15 Abdelhamid Merouani, "la dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble mediterraneen, Atouts, Enjeux et limites", NDC occasional paper, N°06, juin2005, P18.

16 عبد النور بن عنتر،مرجع سابق،ص46.

17 نفس المرجع السابق،ص- ص 46-47.

18 Ian o. lesser, op.cit, P46.

19 Belkacem Benzenine,"état et religion dans le monde arabe: les représentations politiques de l'expérience algérienne?" , Journal d'étude des relations internationale en moyen –orient, Vol1, N°01, Juillet 2006.

20 A Benantar, "la sécurité nationale d'Algérie", op.cit,P158.

21 Ibid.

22 أحمد إبراهيم محمود، "الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية"، ملف السياسة الدولية، العدد147، جانفي 2002، ص45.

23 اشتون ب. كارتر، ويليام ج بيري، الدفاع الوقائي ،ترجمة أسعد حليم، ط1، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2001)، ص136.

24 مُحَمَّد عبد السلام، "الحرب غير التماثلية بين الولايات المتحدة الأمريكية والقاعدة"، السياسة الدولية، العدد147،جانفي2002، ص- ص 203-204.

25 Donald H Rumsfeld, "Transforming Military ", Foreign Affaires, Vol81, N°03, May-Juin 2002, P-P 24-27.

26 K. Selim,"l'Algérie et le monde selon Bush", le quotidien d'Oran, 11 Septembre 2006.

27 Ian O lesser,"From Bush to Obama: year of transition in American policy toward the Mediterranean and the Near East ", GMF policy Brief, 2009.

28 Luis martinez " la sécurité en Algérie et en Lybie après le 11 sep", eurmesco paper, N°22, May2003, P17.

29 Robert chose, Emilly Hill, Paul Kennedy, «pivotal states and US strategy», Foreign affairs, V75,N°01,Janvary-February1996,P37.

30 Jerome slater,"The dominos theory and international politics the case of Vietnam», security studies, N°3, winter 1993/94, P158.

31 Robert Jervis and Jack Snyder, Dominoes and Bandwagons: strategic beliefs and great power competition in the Eurasian rimland, New York, oxford university press, 1991, P-P39-40.

32 Special Report about security sector transformation in North Africa and the Middle East, United States institute of peace, Washington, July1, 2011.

33 - Bruce D.Jones, "Libya and the responsibilities of Power ", Survival, N53, May 2011, P57.

34 سلمى روابحية، "الإشكاليات الأمنية في الساحل الأفريقي"، جريدة الشعب، 17|11|2011.

35 عبد الرحيم مخالدي، "مساهل يؤكد ضرورة تطبيق القرارات الأممية بخصوص منع دفع الفدية"، جريدة الشعب، 08 سبتمبر 2011.